(٦) الاقتصاد الاسرائيلي في النصف الاول من العام ١٩٧١

كان من المفروض ان يكون النصف الاول من عام ١٩٧١ بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلي بمثابة فرصة ذهبية لالتقاط انفاسه بعد توقف العمليات الحربية على الجبهات العربية خصوصا جبهة السويس وبعد تدني العمليات الفدائية خلال الفترة المشار اليها على اثر مجزرة ايلول الشهيرة في الاردن . وعلى الرغم من ان الحكومة الاسرائيلية كانت قد خصصت نسبة مرتفعة جدا من ميزانيتها لشؤون التسلح والجيش خلال السنة المالية ١٩٧٠ / ١٩٧١ و١٩٧١ / ٧٢ (السنة المالية تبدأ من اول نيسان من كل عام) فانه من المؤكد ان المنصرف فعلا على القطاع العسكري يقل بكثير عن المعتمد اصلا في الميزانية . ان المتتبع لما يجري في داخل الاقتصاد الاسرائيلي من خلال ما ينشر في الصحف اليومية والمجلات الاقتصادية الاسرائيلية ومن خلال استقراء المؤشرات الاحصائية الرئيسية ، خلال الفترة المشار اليها ، يمكن أن يستخرج الصورة التالية عن وضع الاقتصاد الاسرائيلي فيما يتعلق بطبيعة مشاكله والانجازات التي حققها والاهداف التي يسعى لتحقيقها على اساس المعطيات الاقتصادية الجديدة .

١ ــ الميزانية الاسرائيلية : لا تزال الميزانية الاسرائيلية التي تصدر في شهر نيسان من كل عام تعتبر الوثيقة الرسمية لسياسة الحكومة وبالتالي تشكل الاداة والمؤشر الذي تعكس سير الاقتصاد الاسرائيلي خلال عام من الزمن . وقد فوجيء جميع المراقبين بزيادة كبيرة على مجمل ميزانية عام ١٩٧١ / ٧٢ بلغت حوالي ٣٠ ٪ عما كانت عليه في السنة المالية ١٩٧٠ / ٧١ . فقد بلغ مجموعها ١٣٢٣٨ مليون ليرة اسرائيلية بالمقارنة الى ٩٨٧٤ مليون ليرة اسرائيلية من العام المالي المنصرم . وفيما يلي مقارنة بين الابواب الرئيسية للميزانية للعامين الماليين ١٩٧٠/٧١ ، ١٩٧١ / ٧٢ .

ايرادات	١٩٧٠/٧١ ملايين الليرات	١٩٧١/٧٢ ملايين الليرات
عادية	٧٣٧٥	٩٩٢٨
محولة	١٩٢	٢٤٨
الصندوق الخاص	٢٣٠٧	٣٠٦٢
المجموع	٩٨٧٤	١٣٢٣٨

مصروفات	١٩٧٠/٧١ ملايين الليرات	١٩٧١/٧٢ ملايين الليرات
عادية	٧٣٧٥	٩٩٢٨
محولة	١٩٢	٢٤٨
ميزانية انمائية	١٣٦٨	١٩١٤
تسديد الديون	٩٣٩	١١٤٨
	٩٨٧٤	١٣٢٣٨

وعند تفحص باب النفقات الرئيسية اتضح ان قطاع الدفاع امتص حوالي ٥٥ ٪ من مجموع الميزانية الاعتيادية وحوالي ٤٠ ٪ من مجمل الميزانية العامة ، اي الميزانية الاعتيادية مضافا اليها الميزانية الانمائية . وهذه ظاهرة ملفتة للنظر اولا لانه قد مضى ما يقارب العام على وقف اطلاق النار وثانيا لان المصادر الحكومية كانت قد أكدت ان مخصصات الدفاع لن تزيد نسبيا عما كانت عليه في عام ١٩٧٠ / ٧١ . ورغم الصمت الذي تسدله السلطات الاسرائيلية حول طريقة صرف اعتمادات الدفاع فان المعلومات التي تتسرب من خلال المقالات الاقتصادية تشير الى ان اسرائيل تعمل على تقوية خط بارليف على جبهة قناة السويس وعلى صنع اجهزة الكترونية دقيقة استعدادا لاي مجابهة محتملة خلال هذا العام او العام القادم فيما اذا وصلت جهود الحل السلمي الى طريق مسدود . ونذكر في هذا الصدد ان الصناعات المرتبطة بالجهد العسكري قد أصبحت من أكثر القطاعات نشاطا في السنوات الاربع الاخيرة واصبحت جزءا اساسيا في تنشيط دورة الدخل في الاقتصاد الاسرائيلي سواء كان ذلك من خلال حجم السلع والخدمات المنتجة او حجم القوى العاملة التي توظفها هذه الصناعات . وتجمع الاوساط الاقتصادية في اسرائيل على ان جزءا من الزيادة يعود الى ارتفاع الاجور بعد فشل سياسة الحكومة في تجميد